لدخول المسجد لدخولها في سنة الطواف كما لو صلى مكتوبة ولا ان المقصد ان لا يدخل المسجد لا هيئا
فاذا طاف زال هذا المعنى فكان هل هو الا استطراد سنة الطواف اذا بدا بالفرض فيه مع جماعة
كما سقط التحية بذلك قلنا لا ان الصلاة والطواف جنسان فلو شرعا خلافا ركعتا التحية والمكتوبة
جنس فلا خلاف قال الزركشي وعلى هذا فينبغي ان ينوي بركعتي الطواف معه التحية اي ليحصل ثوابها
قال ويقتضي كلامهم فيما مر انه لو جلس بعد الطواف من غير صلاة فاته التحية وفيه نظر انتهى ولا
وجه للنظر حيث سلم ما ذكروه مما مر قال ولو طاف وصلى ثم دخل الكعبة فهل تقول حصل تحيتها
بالطواف لتعليلهم السابق ام لا بد اذن التحية روشها فلا بد من تحية لدخولها فيه نظر ح
ورجح في فوز لعله الاول وعلله بان المساجد المتصلة لها حكم الواحد وقد صلى عن الاول فلا يصلي
للثاني قال والقول بانه تحية للروية عجيب وانما هو تحية البيت **وسئل** رضي الله عنه عن
الاجير في الحج هل يجب عليه السعي من بلد المجوج عنه وهل قال احد ائمتنا المكي او الافاقي لا يسعى ان
يكون اجيرا في الحج عن غريب بمكة عن بلد الاجير وهل للافاقي اذا وكل من يسعى له عقد الاجارة العينية
في الحج وهو غائب او لا **فاجاب** بقوله الاجير اما ان يكون عند الاجارة ببلد المجوج
عنه فقط المسافة حينئذ الى الميقات ضرورية وان كانت كما في النهاية غير مقصودة في نفسها واما
المقصود للحج وهو من ضروريات فهو من عمل الاجير فاذا سار الاجير فاحرم من مكة لزمه الحط من
الاجرة وهو شامل على الاصح ما زاد الاجرة موزعة على السير واعمال الحج التفاوت بين جعله من بلد الاجارة
احرامها من الميقات وجعله منها احرامها من مكة فاذا كانت اجرة الاول مائة والثانية ثمانين حط
خمس المسمى ونظر الزركشي فيما اذا صرف الاجير السير لا بقصد له فتؤاخر مرة الى الميقات هل يحط
من الاجرة مما يقابل السير نظرا على ان الاجرة موزعة على السير واعمال الحج التفاوت بين جعله من بلد الاجارة
احرامها من الميقات وجعله منها احرامها من مكة فاذا كانت اجرة الاول مائة والثانية ثمانين حط
خمس المسمى ونظر الزركشي فيما اذا صرف الاجير السير لا بقصد له فتؤاخر مرة الى الميقات هل يحط
من الاجرة مما يقابل السير نظرا على ان الاجرة موزعة على السير واعمال الحج ولم يرجح شيئا لكن مقتضى
كلامهم ترجيح الاول خلافا لمن رجح الثاني وذلك لانهم قالوا لو اخر عمرة الجعرانة من الميقات في نفسه
وبالجملة من مكة بعد صلته عن مسافة حسب له في التوزيع قطع المسافة فليجوز ان يكون قصد الحج
من الميقات ثم عرض له العمرة التي قطع عليهم انه لو محض قصد العمرة لم يحسب له المسافة الى
الميقات وقياسه في مسئلتنا ما ذكرناه وكون السير الى ما قبل الميقات تابعا لا يقتضي عدم النظر
اليه بل هو منظور اليه ومن ثم اراد دخول في التوزيع في شروط ان لا يصرفه الاجير لغرض غير غرض
المستأجر فالمتجه ترجيح ما ذكرناه واما ان يكون بالميقات او سنه ومن بلد المستأجر فالواجب
عليه قطع المسافة من محله فقط ولم نعثر الا بالاول ما ذكر السائل وانما في تعين ميقات بلد المجوج عنه

وحاصل

وحاصل ما في التتمة انه اذا سلك غير طريق بلد المجوج عنه فان كان ميقات طريقه ابعد فقد زاد خيرا وقرب
الى مكة فلا شيء عليه لان الشرع سوى بينه وبين الموافق قيل وفي شرح المهذب ما يوافقه لكن الذي يقتضيه
كلام الشيخين في الروضة واصلها خلافه وهو الاوجه فعليه لو استوجر على الافاقي وله بعد منازل المساجر
ميقاتا فاحرم من مكة اساء ولزمه دم فتوكل الافاقي المذكور صح وفي شرح الروض ان للموكل ان يأمر الوكيل منها
وقبلها ان وقع العقد وقت اعتياد الناس الاحرام منه وامكن سير الوكيل معهم بان يسير اعلامه قبل مفارقتهم او عين
هو ذلك الوقت ليعتقد له هو فيه ويأخذ للمذاهب **وسئل** نفع الله به عما نطق وردد ينزل على
هذا البيت كل يوم وليلة عشرون ومائة رحمة سبعون منها للطائفين بالبيت واربعون للعاكفين حول
البيت وعشرون للناظرين الى البيت اخرجه الطبراني وفي رواية ينزل الله تعالى على اهل المسجد
مسجد مكة كل يوم عشرون ومائة الحديث لكن قال فيه واربعون للمصلين ولو فعل للعاكفين اخرجه
الازرقي وغيره فما المراد بالبيت وهل القسمة تحسب قلة العمل وكثرته وهل المراد المصلين سنة
الطواف او اعم ابسطوا الجواب عن ذلك وعن غيره مما يتعلق بهذين الحديثين اثابكم الله الجنة آمين
فاجاب بقوله يجوز ان يريد بمسجد مكة البيت لانه يسمى مسجدا ويجوز ان يريد به مسجد
الجماعة وهو الاظهر كما قاله المحب الطبري ويكون المراد بالنزول على اهل البيت النزول على
اهل المسجد ولهذا قسمت على انواع العبادة الكائنة فيه وقوله سبعون للطائفين الخ حمل
القسمة بينهم بالسوية حيث اتى كل منهم بمسمى الطواف او الصلاة او النظر شرعا من غير نظر الى قلة
العمل وكثرته وما زاد فله ثواب غير هذا الوجه ويحتمل قسمة بينهم على قدر العمل والمنقسم عندي
الاول لان الطائفين تلاحم محلي بالهوى عام وقوله بالكعبة كلبة اي محكوم فيها على كل فرد
فرد فالسبعون محكوم بها على كل فرد فرد من الطائفين فحيث اتى واحد منهم بمسمى الطواف تشرعا حصل
له السبعون لكن من اتى بالاكثر وكان عمله كما لا يخلى عنه عمل الاخر يكون رجحانه اكمل ويدل لذلك الخمس
او السبعة والعشرون درجة المرتبة على صلاته بالجماعة تحصل لكل مصل في جماعة قلت او كثرت
لكن درجات الاكثر اكمل ولا يقال في المصلين والناظرين غير الرحمات تحمل ان يكون من نوع او انواع
كالمغفرة والحفظ والرضوان والزيادة الرحمة العطف فتارة تكون باسكانه وتارة بدفع نقمة وكلاهما
يسوغان الجمع لانه له ويؤيد ما ذكرته قول القسطلاني وليس هذا العدد حصرا لاجر الرحمة المبثوثة
في الارض المقسومة بين الانام بل هو غير ها فانه يتجدد بتجدد النهار والايام تنشرها لاهل الحرم على من
سواهم وقال العمراني هذا الثواب هل يجري على كل عامل بحسب كثرة العمل وقلته او صنوف فيه الفعل والمكث تحت